الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) كاستراتيجية مرافقة للمؤسسات الصغيرة في الجزائر

National Agency for Microcredit Management (ANGEM) as a strategy to accompany small enterprises in Algeria

– **فتيحة ملعب**: طالبة دكتوراه، مخبر IEOEI ، جامعة جيلالي بونعامة – خميس مليانة ، fatiha.melab@univ-dbkm.dz
– **سيد علي بلحمدي**: استاذ محاضر–أ– مخبر DEHALG ، المركز الجامعي علي كافي – تندوف ، Sidbelhamdi@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2020/02/15 **تاريخ القبول: 2020/05/13** **تاريخ النشر:21/ 2020/06**

ملخص:

إن أهمية هيئات الدعم والمرافقة، ناتجة من الدور الذي تؤديه هذه الهيئات في إنجاح مسار المؤسسات الصغيرة، من خلال تذليل المشاكل والصعوبات، التي تعترض عملية إنشاء وتنمية المشاريع الناشئة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وحسب متطلبات التنمية المحلية لكل منطقة.

أدركت الجزائر على غرار باقي الدول في العالم، أهمية احتضان ومرافقة المشاريع الصغيرة عبر مختلف مراحل نموها وتحويلها إلى فرص استثمارية ناجحة، من خلال تبنيها لمجموعة من البرامج والمبادرات، التي تصب في صالح تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة، ومن أهم هذه الآليات نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية القيام بدراسة ميدانية لأهم المشاريع التي استفادت من خدمات هذه الوكالة في الجزائر عموما وفي ولاية عين الدفلى خصوصا.

الكلمات الدالة: مرافقة، مؤسسات صغيرة، هيئات دعم ومرافقة، وكالة وطنية لتسيير القرض المصغر.

التصنيف JEL : M13، J23، J68.

Abstract :

The importance of support and accompanying bodies arises from the role that it plays in the success of small institutions by solving problems and difficulties in the process of establishing projects in various economic sectors, and according to the local development requirements of each region.

Like other countries in the world, Algeria has realized the importance of supporting and accompanying small projects to become successful investment, It relied on a set of programs and agencies working in the development of small enterprises, and among these agencies we find the National Agency for the Management of the Microcredit. We have studied the projects that benefited from this agency in Algeria in general and Ain Defla in particular.

Key words: *Accompanying, small enterprises, Support and escort organizations, National Agency for the management of microcredit.*

Jel Classification Codes : **M13,J23,J68.**

المقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة ومنها المصغرة وسيلة فعالة في تحقيق التنمية المحلية، وهذا لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها على التوسع في جميع أقاليم الدولة مما يساعد على تعدد الأنشطة الاقتصادية، حيث أن تدعيم هذا النوع من المؤسسات، من شأنه أن يخلق مناصب شغل ويقلل من البطالة وبالتالي يجند كل الأفراد المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية.

لكن تعتبر عملية إنشاء مؤسسة جديدة، عملية محفوفة بالمخاطر نظرا لارتفاع نسبة الفشل التي تصاحبها، سواءا في إنشاء المؤسسة في حد ذاتها، أو في عدم قدرة المؤسسة المقامة حديثا على الاستمرار في السوق خاصة في سنواتها الأولى من النشاط، حيث تواجه هذه المؤسسات الكثير من المشكلات والتي تهدد بقاء الكثير منها.

هذا الأمر أدى الى زيادة الوعي بأهمية المرافقة، والتي تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع، من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة، فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسة، لاسيما في المراحل الأولى من بداية نشاطها والتي تعتبر الأصعب بالنسبة لها.

في هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر، كغيرها من دول العالم، باتخاذ جملة من الإجراءات لتدعيم هذا النوع من المؤسسات، من النواحي المادية، التنظيمية والتشريعية، حيث تم إنشاء عدة هياكل تسهر على دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ومن بين أهم هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والتي تسعى إلى مرافقة أصحاب المشاريع، بمنحها مجموعة من الخدمات والامتيازات، كما تعمل على حّل جميع العراقيل والمشاكل التي قد تواجههم، سواء في بداية إنشاء مشاريعهم أو أثناء مرحلة الاستغلال.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تتم مرافقة المؤسسات الصغيرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ؟ وما هي حصيلة نشاط الوكالة على مستوى الوطني وعلى المستوى المحلي (ولاية عين الدفلى)؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المرافقة كأسلوب فعال للنهوض بالمؤسسات الصغيرة، وهذا من خلال إبراز دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كجهاز مرافقة في الجزائر، ومدى مساهمتها في تمويل ودعم المشاريع الاستثمارية المحلية التي تعمل بدورها على التكريس التنمية المحلية والجهوية.

ونجيب على الإشكالية السابقة من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- **I-** التأصيل النظري لعملية المرافقة والمؤسسات الصغيرة.
- **II-** الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) كجهاز مرافقة.
- **III-** تقييم حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).

I- التأصيل النظري لعملية المرافقة والمؤسسات الصغيرة

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

يعتبر مفهوم المرافقة من أهم الآليات المبتكرة لترقية المؤسسات الصغيرة، وتنبع أهميتها من الدور الذي تؤديه في إنجاح مسار هذه المؤسسات من خلال تذليل المشاكل والصعوبات التي تعترض عملية إنشاء وتنمية المشاريع الصغيرة.

I-1- عملية المرافقة: هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل المؤسسات الصغيرة[1]*في حاجة إلى مرافقة خاصة خلال المرحلة الأولى من إنشائها، ولعل من أهم هذه الأسباب هي تعقد مسيرة إنشاء المؤسسة التي تنتج من عدة جوانب، تتمثل أهمها في ما يلي: (قاسي، 2016/2017، الصفحات 42-41)

التعقد الفني: لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشاءه الكثير من الخبرة والكفاءة التسييرية الكافية، وبالتالي على منشئ المشروع الجديد التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الفنية الجيدة بالمشروع، والروح المقاولاتية العالية، فالمرافقة تهدف إلى ما يسمى بتقوية "رأس مال الكفاءات" لمنشئ المؤسسة، عن طريق تحويل المعارف، التكوين الفردي والجماعي ...إلخ؛

تعقد المحيط الخارجي: تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغير وعدم الثبات، وبالكثير من التعقيدات، وهذا يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات البيئية بهدف الاستعداد للظروف الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل، وتأتي المرافقة في هذا الإطار بأدوات وطرق علمية تهدف إلى ضبط هذا التعقيد وتوضيح الخيارات الممكنة للمقاول**عن طريق دراسة السوق، نصائح إستراتيجية ...إلخ؛

التعقد الإداري: غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات إنشاء المشروع، والمتعلقة بمختلف معاملات تسجيل المشروع وكذا المعاملات المتعلقة بمصالح التأمينات والعمل والضمان الاجتماعي وغيرها، وهو يمثل ثقل كبير على المقاولين، مما ينتج عن ذلك تأخير كبير في إجراءات الإنشاء القانوني للمؤسسة وانطلاق النشاط، وهو ما قد يؤدي أحيانا إلى التخلي عن انجاز المشاريع؛

هشاشة وضعف المؤسسات حديثة النشأة: هناك مجموعة من المشاكل الفنية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة عامة، خاصة في مراحل نشأتها الأولى، والتي تعقد بشكل كبير عملية نموها، وأهم هذه المشاكل نجد: معدلات الوفاة والفشل العالية ، الضعف المالي، الضعف القانوني والسياسي للمؤسسات الصغيرة.

كل هذه التعقيدات المذكورة شجعت ظهور ما يسمى بهيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة، التي تهدف بالأساس إلى القضاء على هذه التعقيدات، وحل المشاكل الأخرى التي قد تواجهها المؤسسات الصغيرة.

I-1-1- تعريف المرافقة: يعتبر تعريف المرافقة، وخاصة مرافقة المؤسسة الصغيرة أمر معقد لحد ما، ويرجع سبب هذا التعقيد إلى تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشعبهم بالإضافة إلى تنوع أشكال المرافقة، وإجراءات تنفيذها.

حيث يعرف André Letowski وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا، في مذكرة داخلية أعدها، المرافقة على أنها " تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ"، وأضاف أن مهنة المرافقة تتعلق بإتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل هي: (شاهد و دفور، 2017، صفحة 20)

---

[1] * استخدمنا مصطلح المؤسسة الصغيرة في هذه الدراسة ليس إهمالا لمؤسسة المصغرة وأنما إلماما بها.

** المقاول عند shumpeter هو ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة " التدمير الخلاق " في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة.

- استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة؛
- تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد؛
- متابعة المؤسسة الفتية لفترة عمومًا تكون طويلة (حسب طبيعة المرافقين).

فالمرافقة "هي إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة، إنها تهدف إلى مرافقة شخص (أو فريق) مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستمرار" (مداحي و حبيش، 2018، صفحة 04).

وتعرف أيضا المرافقة بأنها "عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو مؤسسات الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة" (أبو قحف و آخرون، 2001، صفحة 10).

I-1-2- أسس عملية المرافقة: هناك عدة أسس للمرافقة يمكن تلخيصها كالتالي: (بعيط، 2017/2016، صفحة 32)

مبدأ عدم التكافؤ: فالعلاقة بين المرافق والمقاول غير متوافقة، لأن المرافق يجب أم يكون ذي خبرة وكفاءة مقابل المقاول الذي لم يصل بعد إلى درجة الكفاءة في مجال إنشاء المؤسسة؛

مبدأ المساواة: المرافقة لا تفرض مبدأ السيطرة أو التحكم بين أطراف عملية المرافقة، حيث نجد أن المشاركة والحضور لا يكون بداعي الإلزام الطرفين على حد سواء؛

مبدأ التعبئة المشتركة: الهدف الأساسي من المرافقة هو الإنتقال من حالة إلى أخرى، يتم فيها تغيير في سلوك واكتساب معارف وخبرات جديدة سواء بالنسبة للمرافق أو المقاول؛

مبدأ الظرفية: المرافقة وليدة حاجة خاصة مرتبطة بالظروف، وعادة المرافق هو الذي يحدد الحاجة من المرافقة؛

مبدأ التزامن: المرافقة لها بداية ونهاية، تكون النهاية عندما يتحصل المقاول على استقلاليته ويصبح قادر على إدارة أعماله.

I-2- المؤسسات الصغيرة: يعتبر تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة وبما فيها المصغرة ذو أهمية كبيرة، حيث يترتب عنه تحديد الحقوق والمسؤوليات القانونية، ورسم السياسات التنموية لهذا القطاع على المستوى الوطني والمحلي.

I-2-1- تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة: يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة والصغيرة في القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10/ 02/ 2017، والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ينص على:" تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل ما بين 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 40 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 20 مليون دج ، وهي تحترم معايير الاستقلال"، أما المؤسسة الصغيرة فهي مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري ، وهي تحترم معايير الاستقلال". مع الإشارة إلى أن: (قانون رقم 02-17، 2017، الصفحات 05-06)

– الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة ، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي؛

– السنة التي يعتمد عليها في تحديد رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية، هي تلك التي المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة 12 شهرا؛

– المؤسسة المستقلة: هي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 بالمئة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة.

I–2–2– خصائص المؤسسات الصغيرة وأهميتها: تحمل المؤسسات المصغرة من الخصائص ما يؤهلها لتؤدي دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتميز بـ : (صاري و سعيداني، 2017، الصفحات 159–160)

إنخفاض التكاليف الرأسمالية نسبيا: يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبيا، مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة؛

قلة عدد العاملين: لا يحتاج المشروع الصغير إلى عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المؤسسة الصغيرة إلا أن تعدادها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها في استقطاب الأيدي العاملة، وبالتالي قدرتها على امتصاص الأيدي العاطلة عن العمل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان، وبهذا تتميز المؤسسات الصغيرة بتوفير فرص العمل؛

تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة: تتسم المؤسسات الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا، فغالبا ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبيا، وتعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال؛

الانتشار الجغرافي الواسع: تتميز المؤسسات الصغيرة بالانتشار الجغرافي الواسع، الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان، وذلك نظرا لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، حيث غالبا ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المؤسسات، الأمر الذي يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة؛

إستقطاب العنصر النسائي للعمل فيها: لعل أبرز ما يلاحظ في المؤسسات الصغيرة عن غيرها من المؤسسات الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة ملفتة من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع، ذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى قطاع أو من إقليم إلى إقليم، إلا أنه يتضح أن "طبيعة المؤسسات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الأكثر احتياجا.

مركز للتدريب الذاتي: تعتبر هذه المؤسسات مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وهذا بالنظر لمزاولتهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والفنية، وهذا ما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات، وهو الأمر الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل

تفوق حجم مؤسساتهم، ومن ثم فهي تعتبر مجالا خصبا لخلق وتنمية فئة من المنظمين التي هي أساس الاستثمارات الناجحة وتوسيع فرص التنوع في المقدرة الإنتاجية (الأسرج، 2018، صفحة 11).

سرعة الاستجابة لحاجات السوق: ذلك بأن صغر الحجم وقلة التخصص، وضآلة حجم رأس المال الأساسي والدقة في إتخاذ القرارات مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، كلها عوامل تسمح بتغيير درجة مستوى النشاط أو طبيعته على إعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبيرة (شلابي، 2010، صفحة 267) .

اعتماد نظام معلومات غير معقد: مما يتلاءم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسات، وبالتالي سرعة الإعلام وسرعة إنتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (شلابي، 2010، صفحة 268).

II- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) كجهاز مرافقة

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحدى أدوات الحكومة لتمويل المؤسسات المصغرة، وذلك من خلال الامتيازات التي تمنحها للمستفيدين بالتنسيق مع البنوك والمقاولين وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني.

II-1- تقديم الوكالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، انشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 (المرسوم التنفيذي رقم 04-14، 2004، صفحة 08)، والقرض المصغر هو قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و/أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، ويهدف إلى الادماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث المشاريع المنتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية ، حيث يوجه القرض المصغر إلى: إحداث أنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل، بإقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط، ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط، أو لشراء مواد أولية (المرسوم التنفيذي رقم 11-133، 2011، صفحة 07) .

II-2- مهام الوكالة: تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية: (المرسوم التنفيذي رقم 04-14، 2004، الصفحات 08-09)

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به؛
- دعم ونصح المستفدين وتقدم لهم الاستشارة ومرافقهم في تنفيذ مشاريعهم؛
- تمنح قروض بدون فائدة؛
- تبلغ المستفدين أصحاب المشاريع المصغرة المؤهلة للجهاز بمختلف الاعانات التى تمنح لهم؛
- ضمان متابعة المشاريع التي ينجزها المستفدون، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة، يكون هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية، ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في اطار انجاز مشاريعهم المصغرة، وذلك لحساب الوكالة.

II-3- شروط الاستفادة من القرض المصغر: شروط التأهيل للاستفادة من القرض المصغر هي: (www.angem.dz، 2020)

- بلوغ سن18 سنة فما فوق وعدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه مع إثبات مقر الإقامة؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر بـ 1 % من الكلفة الإجمالية للنشاط؛
- دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بالنسبة للقروض البنكية؛
- الالتزام بتسديد القرض للبنك، ومبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني المحدد والمتفق عليه.

II-4- أشكال الدعم والمرافقة التي تمنحها الوكالة

II-4-1- صيغ التمويل: تشرف الوكالة على تسيير صيغتين للتمويل، تسمح كل صيغة، بحكم خصوصياتها، بتمويل أنشطة محددة، كما يستقطب أيضاً فئة معينة من السكان فيؤدي ذلك إلى نوع من التخصص في المشاريع، مما يزيد من فعالية هاتين الصيغتين والمتمثلتين في: (www.angem.dz، 2020)

أ- الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة لكل أصناف المقاولين تحت عنوان شراء مواد اولية لا تتجاوز 100،000 دج، وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون الأموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا، وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

ب- الصيغة الثانية : التمويل الثلاثي (وكالة – بنك – مقاول)

هي قروض بدون فوائد ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط (مؤسسة) كذلك لكل أصناف المقاولين، قد تصل تكلفة المشروع إلى 1.000.000,00 دج من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لإنشاء مؤسسة، يقدم التمويل كالتالي:

. قرض بنكي بنسبة 70 ٪ ؛

. سلفة الوكالة بدون فوائد 29 ٪ ؛

. مساهمة شخصية 1 ٪.

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية و250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهظاب العليا، ومن 400000 دج الى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة الإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011.

نلاحظ مما سبق أن مساهمة المقاول في أي من صيغ التمويل تكاد تكون منعدمة (1%) وهذا ما يعبر عن التسهيلات والتحفيزات التي تقدمها الوكالة للمقاول لإنشاء المؤسسة.

II-4-2- البرامج التكوينية: تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتكوين الأشخاص المستفيدين من برامجها لتزويدهم بمختلف المعارف التي تمكنهم من تسيير مؤسساتهم من خلال: (ANGEM عين الدفلة، 2019)

أ- تكوين في التربية المالية الإجمالية"PEFG": هو برنامج تكويني موجه للمقاولين الذين استفادوا من قرض بدون فوائد لشراء مواد أولية، يهدف أساسا إلى:

- فهم أفضل الخيارات المالية وبالتالي زيادة فعالية استخدام الموارد المالية؛
- تجنب النفقات غير الضرورية باتباع خطة ادخار؛
- اتخاذ القرارات الاستباقية بدلا من رد الفعل والعمل على تطوير الثقة بالنفس .

كما تتراوح مدة التكوين 03 أيام ما يعادل 18 سا على الأقل لكل دورة تكوين، والمقاييس التي تتضمنها الدورة هي: الميزانية، إدارة الديون، الادخار، الخدمات المالية، المفاوضات المالية.

ب- التكوين في تسيير المؤسسات المصغرة "GTPE": تسيير المؤسسات المصغرة هو برنامج تكويني موجه للمقاولين المستفيدين من التمويل الثلاثي، يهدف الى تحسين بصفة دائمة نجاح المؤسسات المصغرة من خلال مساعدة المقاول على إنشاء مؤسسته على أسس متينة ومدّه بأفضل طرق التسير وبالتالي تطوير ثقته بنفسه.

ومدة التكوين هي 05 أيام؛ حوالي 30 ساعة لكل دورة تكوين أما المقاييس التي تدرس فهي: المؤسسة والعائلة، التسويق، التموين، تسيير المخزون، حساب التكاليف، التخطيط المالي، العمال والإنتاجية.

الشبكة المقاولاتية: هي شبكة معلوماتية استحدثت مؤخرا خاصة بالمستفيدين من الوكالة يمكن لمنتسبيها إنجاز مشاريع مشتركة، تقاسم الخبرات الكفاءات فيما بينهم، كما تساعدهم على تسويق منتوجاتهم سلعية كانت أو خدماتية .

II-4-3- خدمات غير مالية أخرى: إلى جانب القرض والتكوين تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين، والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن واستمرارية الأعمال، لهذا فالوكالة توفر لهم: (www.angem.dz، 2020)

- الاستقبال في احسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع؛
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط؛
- متابعة جوارية جدية ، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها؛
- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة؛
- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في اطار القرض المصغر؛
- وضع موقع في الأنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

II-4-4- الامتيازات الجبائية : تتمثل هذه الامتيازات في: (www.angem.dz، 2020)

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛

- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
- تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:

. السنة الأولى من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70%.

. السنة الثانية من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50%.

. السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25%.

كما تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.

II-4-5- ضمان القروض البنكية: تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-04 المؤرخ في 2004/01/22 إنشاء صندوق ضمان المشترك للقروض المصغرة، والذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تتمثل مهمته الأساسية في ضمان قروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المقاولين الذي تلقو إشعارات بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

يغطي الصندوق، بناء على طلب البنوك المعنية، باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة، وذلك في حدود 85%، كما يحق للبنوك وكل المؤسسات المالية، التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة (ANGEM) الانخراط في صندوق الضمان، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر والبنوك والمؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق (المرسوم التنفيذي رقم04-16، 2004، الصفحات 15-16).

II-5- مراحل مرافقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأصحاب المشاريع:

تتم هذه العملية وفق ثلاث مراحل هي: (ANGEM عين الدفلة، 2019)

الاستقبال: عند قدوم أي مقاول إلى الوكالة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة المرافقة القبلية التي يتم فيها استقبال المقاول، ويختلف شكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن البعض يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيهه (حامل المشروع)، أما البعض الآخر يقوم منذ اللقاء الأول بتحليل وتقييم إمكانيات مشروعه (شكل المشروع، المنتج، السوق...).

المرافقة : المقاولاتية هي عملية منظمة من طرف ثلاث جهات (المرافق، الوكالة، المقاول)، تتم خلال مدة زمنية محددة، تسمح للمقاول بالاستفادة من مختلف ديناميكيات التعلم (التدريب، التوجيه)، الحصول على الموارد (المالية، المعلوماتية...)، وكذا المساعدة على اتخاذ القرار.

المتابعة: محاولة التحقق من إمكانية استرجاع الأموال المقرضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

- التسيير: الخزينة، الوضعية المالية؛
- الجانب التجاري البحث عن الزبائن، الاتصال؛

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

- الرؤية الاستراتيجية.

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل.

III- تقييم حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

III-1- على المستوى الوطني: ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تقديم الإعانات بمختلف أشكالها منذ نشأتها، عبر كامل ولايات الوطن وساعدت في إنشاء العديد من المؤسسات والمشاريع، وكانت حصيلة الوكالة إلى غاية 31 ديسمبر 2019 كالآتي :

III-1-1- تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تساهم الوكالة الوطنية للقرض المصغر في إثراء المنظومة المؤسساتية سنويا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة 2009-2019

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المشاريع	145614	197060	304671	451608	562310
التغير في عددها	-	51446	107611	146937	110702
نسبة النمو	-	% 35.33	% 54.61	% 48.23	% 24.51
2014	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
679853	763954	785 317	827 161	877 525	919985
117543	84101	21363	41844	50364	42460
% 20.90	% 12.37	% 2.80	% 5.33	% 6.09	% 4.84

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاعداد: 16، 18، 20، 22، 24، 26، 30، 32، 34، بيانات السنوات من 2009 إلى 2018. متوفرة على الموقع: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique
- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

على الرغم من حداثة تجربة القروض المصغرة في الجزائر إلا أننا نلاحظ من الجدول أعلاه تزايد مستمر لعدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة بمعدلات نمو مرتفعة خاصة خلال سنة 2012، وهذا راجع للتعديلات المعتمدة من طرف الحكومة، إذ تم إعادة هيكلة الوكالة، باللجوء إلى لامركزية التمويل، حيث كان يتم دراسة الملفات على مستوى المديرية العامة، ليتم تحويله إلى الفروع الجهوية، وهذا ما تطلب إعادة هيكلة الفروع الجهوية واستحداث مصالح خاصة بالتمويل، كما أصبحت نسبة المساهمة الشخصية في التمويل الثلاثي 1 %، إضافة إلى إلغاء معدلات الفائدة من جهة، وتقديمها قروض مصغرة تساهم بالدرجة الأولى في شراء المواد الأولية من جهة أخرى، أما عن الانخفاض المسجل بعد سنة 2012 فيعود إلى التشبع الذي حدث في بعض القطاعات كالخدمات وخاصة النقل.

III-1-2- القطاعات المستفيدة من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تقوم الوكالة بتمويل عدة نشاطات، وحسب ما ورد من احصائيات عن الوكالة فقد بلغ عدد المشاريع الممولة 919985 مشروع موزعة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي كما يلي:

الجدول رقم (02): توزع إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على قطاع النشاط الاقتصادي

طبيعة القطاع	عدد المشاريع الممولة	النسبة %
الفلاحة	125301	% 13.62
الصناعات الصغيرة	364837	% 39.66
البناء والأشغال العمومية	79897	% 8.68
الخدمات	182806	% 19.87
الصناعات التقليدية	161857	% 17.59
التجارة	4404	% 0.48
الصيد البحري	883	% 0.10
المجموع	919985	% 100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

بالنظر الى قيمة القروض التي تقدمها الوكالة والتي لا تتجاوز 1.000.000 دج فانها استطاعت ان تساهم في دعم وترقية مختلف القطاعات الموجودة في الاقتصاد، بدليل أن مجموع القروض الممنوحة توزعت على مختلف الأنشطة الاقتصادية ولكن بنسب متفاوتة، حيث أن حوالي 40 % من هذه مشاريع تتمركز في قطاع الصناعات الصغيرة ويليه قطاع الخدمات بنسبة تقارب 20 %، حيث يحظى هذان القطاعان باهتمام المستثمرين الشباب أكثر من باقي القطاعات الأخرى، ويرجع ذلك إلى سهولة إنشاء المؤسسة في هذين القطاعين وعدم تطلب مستوى تأهيل عالي، بالإضافة إلى أنهما يعتبران من القطاعات المربحة التي لا تتطلب مجهودا كبيرة.

ثم يأتي قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 17.60 % أما باقي القطاعات أخرى مثل الأشغال العمومية، الزراعة والصيد البحري هي قطاعات ذات أهمية اقتصادية كبيرة ومولدة للقيمة المضافة إلا أنها لم تحظ مجتمعة سوى بـ 22.4%، ويرجع هذا لصعوبة الاستثمار في هذه القطاعات والذي يطلب الأموال الكبيرة للإنشاء وبطء دوران رأس المال المستثمر فيها، لكن على العموم تعتبر هذه النتائج متوافقة مع قيمة وطبيعة القروض الممنوحة في إطار هذه الوكالة.

III-1-3- المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب أسلوب التمويل:

تقدم الوكالة نمطين من التمويل، يوضح الجدول الموالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب صيغة التمويل منذ بداية نشاط الوكالة وحتى 31 ديسمبر 2019.

الجدول رقم (03): توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نمط التمويل

نوع التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
التمويل الثنائي	832247	% 90.46
التمويل الثلاثي	87738	% 9.54
المجموع	**919985**	**% 100**

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوكالة تمكنت من تمويل 919985 مشروعا مصغرا، منذ بداية نشاطها فعليا سنة 2005، في مختلف المجالات لفائدة طالبي القرض المصغر، حيث جرى تمويل 832247 مشروع عن طريق نمط التمويل الثنائي، مقابل 87738 مشروع عن طريق نمط التمويل الثلاثي.

وعليه يمكن القول ان أغلب تمويل الوكالة، يذهب لشراء مواد أولية حيث أن عدد المشاريع الممولة ضمن التمويل الثلاثي اقل من 10%، من إجمالي القروض الممنوحة، وهذا كون الإجراءات المتعلقة بهذا النمط من التمويل أكثر تعقيد من النمط الأول، لأن البنوك تساهم في عملية التمويل، فيتعين على طالب التمويل بعد الحصول على موافقة الوكالة القيام بإجراءات الحصول على الموافقة البنكية، حيث تشير الدراسات إلى انخفاض نسبة الموافقات البنكية على طلبات القروض المودعة لديها، وعدم تحمس البنوك لتمويل هذا النوع من القروض (القرض المصغر)، بسبب المخاطر التي تتحملها عند تمويلها لهذا النوع من المؤسسات (خاصة القطاع الفلاحي).

III-1-4- القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس

الجدول رقم (04): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس

الجنس المستفيد	العدد	النسبة
نساء	584995	% 63.59
رجال	334990	% 36.41
المجموع	**919985**	**% 100**

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

نلاحظ من خلال الجدول أن كلا الجنسين قد استفادا من قروض المقدمة من الوكالة لكن بنسبة أكبر للنساء حيث إستفدن من 63.59 %، بينما الرجال إستفادوا من نسبة لم تتجاوز 36.41 %، وهذا راجع لأن نسبة القروض المخصصة لشراء المواد الأولية أكبر من القروض المخصصة لإنشاء المشاريع المصغرة، حيث أن النساء أكثر اهتمام بقروض شراء المواد الأولية المتعلقة بالصناعات التقليدية من لوازم النسيج والخياطة وغيرها، حيث أن هذا النوع من القروض يشجع

كثيرا النساء الماكثات في البيت، على توسيع مشاريعهن وإنشاء مشاريع جديدة، خاصة في مجال الصناعات التقليدية، والتي لا تحتاج إلى الكثير من الموارد كما أنها مشاريع بسيطة يمكن ممارستها في البيوت، وهذا ما يجعل الوكالة أكثر دعما للمقاولاتية النسوية.

III-1-5- الخدمات غير المالية: كما هو معلوم لا تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، والتكوين في التربية المالية وتسيير المؤسسة، وكذا إعطاء الفرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات أين يتم التعارف بينهم واكتساب خبرات مختلفة وكذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم، وقد كانت حصيلة هذه خدمات كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): حصيلة الخدمات غير المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة GTPE	109793
التكوين في مجال التعليم المالي العام FEFG	101079
التكوين حسب برنامج GET AHEAD	1560
مواضيع عامة متعلقة بانشاء وتسيير النشاط	3751
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	**216183**
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	90275
صالونات عرض/ بيع	27237
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	**333695**

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers/

بالنظر إلى البرامج التكوينية التي تنظمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، نجد أنها متنوعة وتتضمن محاور بالغة الأهمية، وتشمل أهم المعارف التي يحتاجها المستفيدون، من قروضها من أجل إدارة مشاريعهم المصغرة من الناحية النظرية، لكن المدة الزمنية المخصصة لهذه الدورات التكوينية، والمتمثلة في 5 أيام على الأكثر، لا تكفي لإيصال هذه المعارف للمقاولين، خاصة بالنسبة لبرنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسة المصغرة، والذي يتضمن عددا كبيرا من المحاور.

كما يتضح من خلال الجدول، أن الوكالة قد قامت بتقديم العديد من الخدمات التكوينية، لدعم المستفدين من قروضها، وذلك في مختلف مجالات التسيير، ليصل بذلك العدد الإجمالي للمقاولين المكونين إلى 216183 مستفيد، حيث يمثل المكونين في مجال التعليم المالي العام ما نسبته 12.15% من المستفدين من قروض التمويل الثنائي، وهي

نسبة قليلة راجعة لعدم اجبارية هذا التكوين، بالمقابل فان عدد المكونين في تسيير المؤسسة المصغرة، اكبر من عدد الحاصلين على قروض ضمن التمويل الثلاثي، لأن الحصول على هذا النمط من التمويل، مرتبط بإجراء التكوين، وهذا ما يبين عدم اهتمام حاملي المشاريع من إجراء مثل هذه الدورات ما لم تكن إجبارية، في حين أن إجمالي عدد المستفدين من الخدمات غير المالية، المقدمة من طرف الوكالة قد بلغ 333695 مستفيد.

III-2- على المستوى المحلي – ولاية عين الدفلى: من أجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نموذج تنظيمي لامركزي والذي يتمثل في ستة هيئات مركزية (أربع مديريات وخليتين)، إضافة إلى 49 وكالة ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن، مدعمة 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة (www.angem.dz، 2020) ، ولإتمام دراستنا تقربنا من الوكالة المحلية بعين الدفلى للتعرف عن قرب عن نشاط الوكالة، حيث كانت حصيلة أهم الإنجازات، التي حققتها الوكالة على مستوى الولاية حتى 31 ديسمبر 2019 كالأتي:

III-2-1- توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة المحلية– عين الدفلى حسب أسلوب التمويل:

الجدول رقم (06): توزيع ا لمشاريع الممولة من طرف الوكالة المحلية لتسيير القرض المصغر- عين الدفلى حسب نمط التمويل

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
التمويل الثنائي	15054	% 89.59
التمويل الثلاثي	1750	% 10.41
المجموع	**16804**	**% 100**

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– عين الدفلى.

يتضح من خلال الجدول أن العدد الاجمالي للقروض الممنوحة لتمويل المشاريع قد بلغ 16804 قرض وهي تمثل نسبة تعادل (1.83%) من اجمالي القروض الممنوحة على المستوى ولايات الوطن، كما نلاحظ أن القروض الممنوحة بدون فوائد لشراء مواد أولية، أكثر بكثير من عدد القروض الممنوحة بدون فوائد لإنشاء مشروع، والتي تتطلب موافقة البنك وهو نفس ما أشارت إليه الإحصائيات على المستوى الوطني.

III-2-2- القطاعات المستفيدة من دعم الوكالة المحلية – عين الدفلى

الجدول رقم (07): توزع عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – عين الدفلى حسب قطاع النشاط الاقتصادي

طبيعة القطاع	عدد المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل الثنائي	النسبة %	عدد المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل الثلاثي	النسبة %	المجموع
الفلاحة	1749	% 11.62	17	% 0.97	1766
الصناعات الصغيرة	8137	% 54.05	139	% 7.94	8276
البناء والأشغال العمومية	938	% 6.23	115	% 6.57	1053
الخدمات	2272	% 15.09	1209	% 69.09	3481
الصيد البحري	17	% 0.11	00	% 00	17
التجارة	00	% 00	63	% 3.60	63
الصناعات التقليدية	1941	% 12.90	207	% 11.83	2148
المجموع	**15054**	**% 100**	**1750**	**% 100**	**16804**

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– عين الدفلى.

بالرغم من أن ولاية عين الدفلى تعتبر منطقة فلاحية بالدرجة الأولى إلا المشاريع الممولة من طرف وكالة المحلية لهذه الولاية تتوزع على عدة قطاعات اقتصادية، حيث تأخذ الصناعة المصغرة الحصة الكبرى بنسبة 49.25% أي حوالي النصف، ثم يليها قطاع الخدمات والصناعة التقليدية بنسبة 20.71% و12.78% على التوالي، أما قطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية فيحتلان ما نسبته 10.51% و6.27%، في حين نجد أن المشاريع الممولة في قطاع والتجارة والصيد البحري ضئيلة جدا تقدر بـ 0.37% و 0.1%، وهو توزيع مشابهه مع توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية على المستوى الوطني.

III-2-3- القروض الممنوحة من طرف الوكالة المحلية لتسيير القرض المصغر – عين الدفلى حسب الجنس

الجدول رقم (08) : توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة لتسيير القرض المصغر – عين الدفلى حسب الجنس

الجنس المستفيد	نمط التمويل الثنائي		نمط التمويل الثلاثي		المجموع	النسبة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
نساء	10623	% 70.56	492	% 28.11	11115	%66.15
رجال	4431	% 29.44	1258	% 71.89	5689	%33.85
المجموع	**15054**	**% 100**	**1750**	**% 100**	**16804**	**% 100**

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– عين الدفلى.

نلاحظ بالنسبة للتمويل الثنائي أن النساء هن المستفيدات الأكبر من القروض وهذا لاهتمامهم بشراء المواد الأولية مثل الصناعات التقليدية، وهذا يؤكد على الدور الذي تؤديه الوكالة على المستوى المحلي في ترقية المرأة ودعم أنشطتها، أما بالنسبة للتمويل الثلاثي الموجه لإنشاء مشروع، فنلاحظ العكس حيث الرجال هم المستفيدين الاكبر، وبما أن نسبة القروض حسب نمط التمويل الثنائي أكبر من نظريتها حسب نمط التمويل الثلاثي تبقى فئة النساء أكبر المستفيدات من قروض الوكالة المحلية – عين الدفلى، وهو ما يعد مكسبا مهما للمرأة، بخصوص مساهمتها في حركة التنمية المحلية.

III–2–4– الخدمات غير المالية: أكد أحد المكونين بالوكالة المحلية بعين الدفلى (والتي تتوفر على 03 مكونين) أن الوكالة تسطر برامج تكوينية للمستفدين من قروضها، في كل من التربية المالية العامة وتسيير المؤسسة الصغيرة ، كما تُوفر "مرافق" يتابع المستفيدين من القروض على مستوى كل دائرة، وقد كانت حصيلة هذه برامج كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09) : حصيلة برامج التكوين للوكالة المحلية لتسيير القرض المصغر – عين الدفلى

نمط التكوين	نساء	رجال	المجموع
تربية مالية عامة EPG	1679	582	2261
تسيير مؤسسة صغيرة GTPR	458	1633	2091
المجموع	**2137**	**2215**	**4352**

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– عين الدفلى.

بالرغم من أن عدد المكونين قليل جدا مقارنة بعدد المستفدين من تمويل الوكالة، إلا أنها استطاعت أن تقدم العديد من الخدمات التكوينية، لدعم التوجه المقاولاتي، بالرغم من أنها لم تشرع في تنفيذ هذه البرامج إلا سنة 2011 ، حيث بلغ العدد الإجمالي للمقاولين المكونين 4352 مستفيد، منهم 2137 مقاولة، أغلبهن تحصلن على تكوين في التربية المالية العامة مقابل 2215 مقاول، أغلبهم تكونوا في تسيير مؤسسة صغيرة، حيث نلاحظ تقارب في نسبة الاستفادة من خدمات التكوين بين الجنسين 49.1% للنساء، و50.9% للرجال، بالرغم من التفاوت الكبير في نسبة القروض الممنوحة لكلا الجنسين.

إلا أن ما يلاحظ من خلال الإحصائيات المقدمة، عدم ظهور بيانات حول المؤسسات الصغيرة التي فشلت (خاصة أن معظم الدراسات تشير إلى نسبة تفوق 50% من المؤسسات تفشل خلال 5 سنوات الأولى)، وهذا ما يؤثر على قدرتنا في الحكم على أداء الوكالة.

III–3– التحديات والمعوقات التي تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كإستراتيجية مرافقة للمؤسسات الصغيرة: استطاعت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من دعم ومرافقة عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة الناشئة، مما ساهم في دفع عجلة التنمية على مستوى كافة أقطار التراب الوطني، وعلى وجه الخصوص ولاية عين

الدفلى والتي كان لها نصيب هام من هذه المشاريع، لكن هناك مجموعة من التحديات التي تواجهها؛ بعضها مرتبط بالمقاول والبعض الآخر بنمط التمويل المصغر والوكالة: (بعيط، 2017/2016، الصفحات 199-201)

III-3- 1- التحديات المتعلقة بالمقاول: هناك جملة من التحديات مرتبطة أساسا بالمقاول منها:

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها؛
- افتقاد غالبية حاملي المشاريع للروح والفكر المقاولاتي، بمفهومها الحقيقي الذي يرتكز على مزيج من الإبداع والمخاطرة والخصائص القيادية؛
- التوجه الكبير للنشاط التجاري والخدمي وبعض النشاطات غير منتجة للثروة، والتي لا تستحدث مناصب شغل كبيرة، على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل كالقطاع الصناعي والفلاحي؛
- عدم القدرة على تسديد الديون في الفترات المحددة؛

III-3- 2- التحديات المتعلقة بالتمويل المصغر والوكالة: نذكر منها:

- نقص التكوين بالنسبة للمرافقين، خصوصا التكوين المتخصص الذي يتعلق بمجال النشاط كالفلاحة، الرّي، الأشغال العمومية...إلخ؛
- التأخر الملموس في مجال إستخدام تكنولوجيات الإعلام؛
- ضعف عمليات التحسيس والإعلام؛
- العدد الكبير من الطلبات على مستوى مرافقي الدوائر يصعب من دراسة كل الملفات؛
- غياب دراسات جدوى المشاريع، حيث تكتفي الوكالة بالدراسة التقنية-الإقتصادية، اعتمادا على معلومات يقدمها المقاول، وهو ما يؤدي أحيانا إلى فشل المشروع فور إنطلاقه لعدم جدوى الفكرة أو تشبع السوق المحلية من المشاريع؛
- عدم وجود معايير خاصة لتقييم الخصائص المقاولاتية لدى المقاول، حيث تكتفي اللجنة بملاحظة قدرة المقاول المحتمل على الدفاع عن مشروعه فقط؛
- لا توجد إجراءات محددة لتقييم أداء المرافقين؛ حيث يعتمد المسؤولين على عدد الملفات المعالجة شهريا، بينما يعتبر هاذا المعيار كميا لا يعكس جودة الدعم المقدم؛
- ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، وهذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي لتمويل المؤسسات الصغيرة نظرا لتركيز خبرتها على الأنشطة الأخرى المعتادة عليها؛
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع التنافس في مجال القروض الصغيرة، مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض؛
- تعقد وغموض النصوص القانونية والتشريعية المنظمة لعملية المرافقة (تعديلات متكررة)؛
- مركزية صنع القرار في الوكالة يفوت فرصة إستغلال العديد من الخصائص التنموية المحلية، لأن هذه الإستراتيجية لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص التنموية لبعض المناطق؛

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

الخاتمة:

من خلال عرضنا لتجربة الجزائر في المرافقة المؤسسات الصغيرة، من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فقد تحققت مجموعة من نتائج، ولكنها غير كافية مقارنة بالدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الوكالة، في توفير المناخ الملائم لإنجاح هذا العملية، ويمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة فيما يلي:

1- النتائج: لقد تم التوصل إلى:

- تهدف المرافقة إلى مساعدة المقاول على إنشاء مؤسسته، وعلى ضمان استمرارها، وذلك بتقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة، التي تختلف باختلاف احتياجاته، كما تأخذ صفة علاقة شخصية تربط المقاول مع المرافق الذي يساعده في حل المشاكل التي تواجهه؛

- تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أداة لتجسيد سياسة الحكومة الجزائرية، فيما يخص إنشاء المؤسسات في مختلف القطاعات، من خلال حصول الشباب البطال على القروض بنسب جد عالية من تكلفة المشاريع، وكذا دعم القروض الموجهة لها، من خلال منحها بدون معدلات فائدة، بالاضافة إلى امتيازات والإعانات إضافية وخاصة المتواجدة في المناطق الخاصة كالجنوب؛

- ضعف الإهتمام بدراسات الجدوى لدى الوكالة، وهذا ينطبق على غيرها من آليات دعم المشاريع الصغيرة الأخرى والتي تعتبر شكلية في اغلب الأحيان، وهذا ناتج عن استخدام هذه الآليات كوسيلة لمعالجة المشاكل الإجتماعية، أكثر من إستخدامها لحل المشاكل الإقتصادية، مما يجعلها أداة سياسية، كما شاهدنا في العديد من الإضطرابات الإجتماعية التي عرفتها الجزائر؛

- تماشي نمط التمويل الذي تقدمه الوكالة مع رغبات كلا الجنسين (نساء ورجال)، سواء تعلق الامر بنمط تمويل الثنائي والذي تفضله النساء المقاولات، لاقتناء مواد أولية ضرورية لحرفهم، أو النمط التمويل الثلاثي الذي يتوافق مع رغبة الشباب في إحداث نشاط خاص به؛

- عدم وضوح هدف الوكالة، حيث لا نجد خطة واضحة المعالم تحدد الغلاف المالي المخصص للعملية، خلال فترة زمنية معينة، مع تحديد القطاعات ذات الأولوية وحسب المناطق مما يتيح لنا إمكانية تقييم نشاطها؛

- قِصر فترة التكوين، والتي تتضمن عدد كبير من المقاييس وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى نقص الإطارات المخصصة لذا الغرض، على مستوى الوكالة المحلية.

2- التوصيات: وبناءا على ما سبق، فهيئات المرافقة ودعم إنشاء المشاريع والمؤسسات الصغيرة، يجب أن تحضي بالكثير من الاهتمام لتفعيل دورها في دعم ديناميكية إنشاء المشاريع وترقيتها، وذلك من خلال:

- وضع وتفعيل اتفاقيات، مع مختلف الجامعات ومراكز التكوين المهني، بهدف التعريف ببرامج الدعم والمرافقة التي يمكن أن يستفيد منها حاملي الشهادات، وتوجيه الخريجين نحو إنشاء مؤسسات خاصة؛

– العمل على تكوين أعوان هيئات المرافقة في مختلف مراحل مرافقة المؤسسات الصغيرة: الاستقبال، دراسات الجدوى وإنشاء المشاريع، الجانب الإداري وجانب التسييري للمؤسسات، وتوفيرهم بالعدد الكافي لمرافقة المقاولين في كل مرحلة من مراحل إنشاء المشروع؛

– توجيه المشاريع الجديدة المنشأة نحو القطاعات المنتجة والنشاطات ذات قيمة مضافة عالية، في ظل خصوصية ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها؛

– تكثيف تنظيم الصالونات، والمعارض الجهوية والوطنية، وحتى الدولية ومحاولة إشراك أكبر عدد ممكن من المقاولين فيها، وذلك بهدف تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة، وكذا إنشاء شركات أو وكالات متخصصة في التسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة ،كقنوات لتوزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات، وتشجيع التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة؛

– من أجل قيام هيئات المرافقة بأداء دورها كاملاً في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة، ينبغي أن تقوم بإعداد دراسات حول مختلف القطاعات ومدى جاذبيتها مما يسمح بإعداد دراسة دقيقة للسوق ولشدة المنافسة، أخذاً بعين الاعتبار منافسة القطاع غير الرسمي، وهذا من شأنه أن يرفع من حظوظ المنشئين في الحصول على قروض من المؤسسات المالية، وأيضا من معدل بقاء ونمو مشروعهم؛

– تعاون مع الجامعات والمراكز التكوين في مجال تكوين المستفيدين من برامج الدعم وتخصيص مدة زمنية أطول لهذه الدورات حتى تستطيع تحقيق الأهداف المروجة منها؛

– العمل على تقليص مدة دراسة وتمويل المشروع من خلال تقليص الإجراءات الإدارية وتسهيل الإجراءات مع البنوك؛

– إعادة النظر في إستراتيجية هيئات الدعم من خلال: حجم الأموال المخصصة، مركزية دراسة الملفات، تفعيل وتعزيز عمليات المرافقة والمتابعة الميدانية بعد إنشاء المشاريع في إطار هذه الهيئات، حتى تساعد المستفدين في انجاح مشاريعهم؛

– يجب تحيين مبلغ شراء المواد الأولية، بما يتلائم مع طبيعة النشاط والتضخم الحاصل في العملة الوطنية، خاصة خلال السنوات الأخيرة؛

– إصلاح النظام المصرفي، لاستحداث صيغ وآليات تمويل حديثة للمؤسسات الصغيرة، تخدم مصالح البنوك من جهة، وتسهل على حاملي المشاريع تسديد القروض من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

1. الأسرج حسين عبد المطلب (2018). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة في الدول العربية. دار النشر HESSEIN ELASRAG. مصر، ص 11.
2. أبو قحف عبد السلام وآخرون (2001). حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للإستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة). الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 10.
3. قاسي فاطمة الزهراء (2017/2016). مرافقة المقاولاتية وتنشيط المشروعات الإستثمارية في الجزائر. اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص ص41-42.
4. بعيط أمال (2017/2016). برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر –واقع وآفاق–. اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، ص 32.
5. مداحي محمد وحبيش علي (2018) . دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة وتنمية المهارات المهنية في الجزائر. ملتقى الوطني الثالث حول المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ص10.

6. شاهد إلياس ودفرور عبد المنعم (2017). المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتقليص من البطالة في الدول العربية. مجلة إقتصاديات المال والأعمال ، (العدد02)، معهد العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة ، الجزائر، ص20.
7. صاري إسماعيل وسعيداني رشيد (2017). مساهمة المقاولة النسوية في إنشاء المشاريع الصغيرة في الجزائر في إطار هيئات الدعم (CNACE, ANSEJ,ANGEM) . مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، (العدد 02)، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، ص ص 159-160.
8. شلابي عمار (2010). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ، (العدد 05)، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص ص 267-268.
9. قانون رقم17-02 (2017). المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، (العدد02)، الصادرة بتاريخ 2017/01/11، موارد رقم:08،09،10،05،01، ص05-06.
10. المرسوم التنفيذي رقم 11-133 (2011). يتعلق بجهاز القرض المصغر. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، (عدد 19)، الصادرة بتاريخ 2011/03/27، المادة02، ص07.
11. المرسوم التنفيذي رقم04-14 (2004). المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، (العدد06)، الصادرة بتاريخ 2004/01/25، المواد: 01،02،03، ص08-09.
12. المرسوم التنفيذي رقم04-16 (2004). المتضمن إحداث صندوق ضمان مشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، (العدد 06)، الصادرة بتاريخ 2004/01/25، المواد:01،02،03،04،09،10، ص ص15-16.
13. ANGEM عين الدفلة (2019) ، ورشة تكوينية لإطارات الخلايا الجوارية حول الخدمات المالية وغير المالية لجهاز القرض المصغر، الوكالة الوكنية لتسيير القرض المصغر- عين الدفلى، الجزائر (قرص مضغوط).
14. ANGEM (2020/02/08)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على موقعها الالكتروني : https://www.angem.dz/ar/home.php . Consulté le 02 08, 2020, على الساعة 10:00.
15. بعيط أمال(2017/2016). برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر -واقع وآفاق-. اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، ص ص 199-201 .